

استمارة المشاركة

اللقب والاسم	سحنون عقبة
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة
الوظيفة	أستاذ محاضر
الرتبة العلمية	أستاذ التعليم العالي
مجال التخصص	علوم التسيير
البريد الالكتروني	s.okba@yahoo.fr
رقم الهاتف	0550 26 84 00
اللقب والاسم	بن رضوان عبد الله
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة
الوظيفة	/
الرتبة العلمية	طالب دكتوراه
مجال التخصص	علوم التسيير
البريد الالكتروني	<a href="mailto:abdallahbenradouane@gmail.com">abdallahbenradouane@gmail.com</a>
رقم الهاتف	0666166760
المحور المشارك فيه	آليات التمويل المرتكزة على مبادئ الشريعة الاسلامية.
عنوان المداخلة	كفاءة مصادر التمويل الإسلامي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور - الجلفة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر بحث

فرقة البحث التكويني الجامعي PRFU

الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم

دور السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية في

إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة

تحسين الأداء المالي لأغراض تجنب الإفلاس المالي

MQEMADD

F03N01UN170120210001

الملتقى العلمي الافتراضي الوطني حول

آليات التمويل وتحديات الرفع من قيمة  
المؤسسات الاقتصادية وتجنب الافلاس المالي

يوم 05 أكتوبر 2023

جامعة الجلفة

طالب دكتوراه : عبدالله بن رضوان

الأستاذ الدكتور : عقبة سحنون

رقم الهاتف : 0666 16 67 60

رقم الهاتف : 0550 26 84 00

benradouane.abdallah@univ-emir.dz

s.okba@yahoo.fr : الايميل

محور المداخلة : آليات التمويل المرتكزة على مبادئ الشريعة الاسلامية.

عنوان المداخلة : كفاءة مصادر التمويل الإسلامي

## الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز كفاءة مصادر التمويل الإسلامي وفق أساليبه المتعددة والتي تتمثل في التمويل التشاركي كالمضاربة والمشاركة ، والتمويل التجاري كبيع المراجحة والسلم والتمويل التكافلي كالوقف والتضامني كالزكاة والزراعي كالمزراعة والمساقاة والمغارسة والتمويل التقاوي والتأجيري كالاستصناع والتأجير. حيث حقق نظام التمويل الإسلامي الأهداف المطلوبة وبأفضل الوسائل وذلك من خلال تنوع صيغته وتعدد وتميز أساليبه التمويلية التي أخذت في الحسبان مصلحة واحتياجات المستثمر والممول وكذا احتياجات المجتمع مما يجعل نظام التمويل الإسلامي ذا كفاءة .

الكلمات المفتاحية : التمويل الإسلامي ، مصادر ، كفاءة

## Abstract:

This research paper aims to highlight the efficiency of the sources of Islamic finance according to its various methods, which are represented in participatory financing such as speculation and participation, and commercial financing such as the sale of Murabaha and Salam, and symbiotic financing such as endowment and solidarity such as zakat, agricultural financing such as farming, musaqah, mugharasa, and contractual and leasing financing such as Istisna'a and leasing. Where the Islamic financing system achieved the required goals and the best means This is through the diversity of its formulas, the multiplicity and distinction of its financing methods, which took into account the interest and needs of the investor and the financier, as well as the needs of .the community, which makes the Islamic financing system efficient

**Keywords:** Islamic finance, sources, efficiency

## مقدمة :

لقد أولى الإسلام عناية خاصة لحياة المسلمين ، فنظم حياتهم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فكانت الحضارة الإسلامية رائدة مزدهرة في العصور الأولى ، ثم تدهورت وضعفت ، وفتحت المجال واسعا للحضارة الغربية التي سيطرت على المسلمين فكريا واقتصاديا وسياسيا ، واستولت على خيراتهم ، فأصبحوا يطبقون أنظمتهم السياسية والاقتصادية ، فحادوا عن الجادة والصواب ، فأصبحوا يتعاملون بالربا في مؤسساتهم المالية بمسمى الفائدة . لكن في العقود الأخيرة ، حاولوا إعادة تنظيم حياتهم وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية ، فأسسوا مصارفا إسلامية تقوم بمهمة التمويل الإسلامي سواء للأفراد أو المؤسسات في عديد الدول الإسلامية لتكون بديلا للمؤسسات الربوية ، من خلال الأدوات المختلفة التي تقرها الشريعة الإسلامية كالقرض أو المشاركة أو المضاربة أو المرابحة والإجارة والاستصناع .

ففي الجزائر تم تأسيس أول مصرف إسلامي تحت مسمى بنك البركة سنة 1991 م ( شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة ) ، وكذا مصرف السلام ، بعد ظهور قانون النقد والقرض 10/90 الذي نص صراحة على منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية أو الاكتتاب في رأسمال البنوك الوطنية . وأمر 03 / 11 وكذا نظام 18 / 02 المتعلق بالمالية التشاركية وأمر 20 / 02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كما تم فتح نوافذ إسلامية .

ومع ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، راجعت الدول سياستها وأنظمتها المالية ، فلجأت حتى الدول الغربية إلى التمويل الإسلامي بإنشائها لعدد البنوك التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية .  
ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن لمصادر التمويل الإسلامي تحقيق الكفاءة التمويلية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : مفهوم التمويل والتمويل في الإسلام

المبحث الثاني : تطرقنا فيه إلى مصادر التمويل التقليدي وصيغ التمويل الإسلامي وخصائصه

المبحث الثالث تناولنا فيه كفاءة نظام التمويل الإسلامي

## المبحث الأول : مفهوم التمويل والتمويل في الإسلام

لم يكن التمويل موجودا في النظم الاقتصادية القديمة ، إذ يتم إشباع الحاجات من خلال الإنتاج المباشر، ومع بداية الثورة الصناعية وتراكم رأس المال من جهة وظهور الابتكارات من جهة أخرى ، أصبح التمويل من خلال المصارف والمؤسسات المالية ، ومع نهاية القرن 19م وبداية القرن 20 م توسع دور التمويل ، حيث شهدت المصارف والمؤسسات والأسواق المالية تطورات واضحة في أعمالها التمويلية ، فتبلور دورها في تمويل النشاط الاقتصادي وأصبحت لها أهمية في الدراسات المالية لدورها الايجابي في النمو والتنمية الاقتصادية .

## المطلب الأول : تعريف التمويل والتمويل في الإسلام

بالرغم من شيوع هذا المصطلح **finance** أو **financing** في مختلف المحافل المتخصصة

وغيرها ، إلا أن مفهومه يشوبه قدر من الغموض نظرا لاختلاف وجهات نظر متناوليها من علماء الإدارة والاقتصاد والقانون والمحاسبين والمصارف والمال

التمويل : لغة : أي أعطيه المال ، فالتمويل هو إنفاقه أي أموله تمويلا ، أي أزرده بالمال.

اصطلاحا : تتضمن كلفة و مصدر الأموال وكيفية استعمالها و طريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق .

التمويل : علم وفن إدارة المال ، علم لأنه مبني على نظريات وقواعد معمول بها في اتخاذ القرارات المالية ،

وفن لأن تطبيقها يختلف من شخص لآخر مما يؤدي إلى وجود فروق في نتائج اتخاذ القرارات المالية من شخص لآخر .<sup>1</sup>

التمويل : يمثل مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال والدولة من الحصول على

الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء من مصادر داخلية أو خارجية .<sup>2</sup>

يمكن إعطاء تعريفا للتمويل وهو : البحث عن الأموال في صورة نقدية أو سلع من مصادر خارجية

للأفراد أو المؤسسات عند الحاجة إليها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ومخاطرة

كما يعتبر التمويل الإسلامي البديل الشرعي للتمويل الربوي السائد في البنوك التقليدية من أجل تلبية

احتياجات العملاء والمساهمة في التنمية الاقتصادية

تعريف التمويل الإسلامي أو التمويل المباح : هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها

إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية .<sup>3</sup>

التمويل الإسلامي هو : تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها

ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية .<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد البدري محمد ، التمويل والإدارة المالية (النظرية والتطبيق ) ، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعة القاهرة ، دون سنة نشر ، ص3

<sup>2</sup> مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية ، دار الضياء للطباعة والنشر ، ط1 ، بغداد ، 2015 ، ص 20

<sup>3</sup> منذر قحف ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ( تحليل فقهي اقتصادي ) ، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط 3

جدة ، 1425 هـ / 2004 م ، ص 12

كما يمكن تعريف التمويل الإسلامي : على أنه القدرة على تلبية متطلبات وحاجات العملية التمويلية من مستثمر وممول وفق صيغ وأساليب التمويل المتنوعة التي تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية .

### المطلب الثاني : أهمية التمويل التقليدي والإسلامي :

تبرز أهمية التمويل كونه يوفر ويسهل انتقال الفوائض إلى طالبيها مما يسمح بحركية الأموال وحيويتها لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية شاملة ورفاهية للمجتمع .

#### 1 - أهمية التمويل التقليدي:

- توفير الاحتياجات النقدية والعينية
- تحقيق النمو والتنمية
- المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة
- رفاهية المجتمع وتطوره

#### أهمية التمويل الإسلامي :

- ✓ توفير البدائل التمويلية
- ✓ تحقيق العائد المادي
- ✓ اكتساب الأجر والثواب
- ✓ تعميق الروابط والصلات الاجتماعية
- ✓ المساهمة في النمو الاقتصادي
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة

### المطلب الثالث : محددات ومخاطر التمويل

للتموليل مصادر متعددة ، لذا يجب على الإدارة المالية في كل مؤسسة أن تقوم بتقييم دقيق لتلك المصادر التمويلية المتاحة من خلال دراسة معمقة لتلك المحددات حتى يكون القرار المتخذ بخصوص مصدر التمويل أجدى وأنفع ، وسنشير إلى هذه المحددات بإيجاز وهي :

1 / الملائمة : تكون الأموال مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها

2 / الخطر والدخل : إن أفساط القروض وفوائدها وخطر خدمة الديون يهدد مصالح المالكين في

الحصول على الدخل .

4 / السيطرة والإدارة : إن رغبة المالكين في بقاء السيطرة على المؤسسة لديهم ، مما يجعلهم يفضلون

التمويل عن طريق الاقتراض والأسهم الممتازة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة

5 / التوقيت : اختيار المؤسسة للتوقيت الأنسب للتمويل بأقل تكلفة وبأقل مخاطرة

6 / المرونة : هي مسايرة المؤسسة للتغيرات في الحاجة للأموال زيادة ونقصانا

7 / معايير المديونية الصناعية : يجب على المؤسسة عدم تجاوز المستوى المتعارف عليه لنسبة إجمالي

الديون إلى صافي حقوق المساهمين

كما للتمويل مخاطر يجب على المؤسسة تفاديها من خلال دراسة مصادر التمويل المتاحة ، ومن هذه المخاطر نذكر منها<sup>5</sup>:

مخاطر مادية : تتعلق بمخطر تلف بعض السلع المادية

مخاطر فنية : تلك المخاطر التي تتعلق بالمهارات الفنية

مخاطر اقتصادية : تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية

إن المؤسسات المانحة للتمويل تشترط على طالي التمويل ضمانات حتى تحفظ حقوقها ، ومن بين الضمانات نورد ما يلي :

الضمانات الشخصية : تتمثل في الكفالة والضمان الاحتياطي

الضمانات الحقيقية : تتمثل في الرهن الحيازي والرهن العقاري

### المبحث الثاني : مصادر التمويل التقليدي وصيغ وخصائص التمويل الإسلامي

تقوم الوحدات الاقتصادية بنشاطات مختلفة تتطلب رؤوسا للأموال مما يتوجب عليها توفيرها من مصادر التمويل المتاحة ، حيث تستخدم إدارة المشروع مختلف الوسائل والأساليب والأدوات للحصول على التمويل اللازم لتغطية متطلباتها التمويلية .

#### المطلب الأول : مصادر التمويل التقليدي

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى عدة تقسيمات إما: من حيث الملكية أو من حيث النوع أو من حيث المدة أو من حيث المصدر كما يلي :

- من حيث الملكية إلى :

التمويل من المالكين من خلال عدم توزيع الأرباح ، وزيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية

التمويل من غير المالكين ( المقرضين ) : قد يكونوا موردين أو بنوك أو مؤسسات مالية

- من حيث النوع إلى :

تمويل مصرفي : يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية

تمويل تجاري : يتم من التجار

- من حيث الأجل ( المدة ) إلى :

<sup>5</sup> الجوزي غنية ، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها ( دراسة حالة مجمع صيدال ) ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسات ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 / 2012 ، ص 6

- 1 - التمويل قصير الأجل : مدته سنة واحدة في الغالب , و يجب أن لا يتجاوز السنتين كحد أقصى , أما الحد الأدنى فيصل إلى يوم واحد ، ويكون بالقروض البنكية والتمويل التجاري
  - 2- التمويل متوسط الأجل : تتراوح مدته من 2 إلى 5 سنوات وتصل إلى 7 سنوات .ويكون بالقروض المصرفية
  - 3- التمويل طويل الأجل :مدته تزيد عن 5 أو 7 سنوات و ليس له حد أقصى ، إذ يصل إلى 20 سنة. ويكون بالقروض البنكية والسندات
- من حيث المصدر إلى : تمويل داخلي وتمويل خارجي
- مصادر التمويل طويل الأجل : وتمثل في : مصادر خارجية وداخلية
- مصادر التمويل الخارجية : تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج النوع للمشروع ويمكن تصنيفها إلى نوعين :
- 1 / أموال ملكية : وتضم الأسهم العادية والممتازة
  - 2 / الأموال المقترضة : وتشمل السندات والقروض المصرفية
- مصادر التمويل الداخلية :هي تلك المصادر التي يحصل عليها من داخل المشروع نفسه ويمكن تصنيفها إلى :<sup>6</sup>

1/ الأرباح الذاتي من رأس المال المدفوع

2 / الأرباح المحتجزة

3/ المخصصات

4 / الاحتياطات

مصادر التمويل قصيرة الأجل : يمكن حصرها في الائتمان التجاري ، والائتمان المصرفي

1 / الائتمان التجاري : تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة

بيعها أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة<sup>7</sup>.

ويأخذ الائتمان التجاري أسلوبين هما : الحساب الجاري وأوراق الدفع

2 / الائتمان المصرفي : تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك المصرفية

### المطلب الثاني : أساليب وصيغ التمويل الإسلامي

يشتمل التمويل الإسلامي على صيغ وأساليب متنوعة تتوافق مع نشاطات المؤسسة المختلفة لتغطية

احتياجاتها التمويلية ، سواء تعلق الأمر بالتمويل التشاركي أو التجاري أو التقاوي أو التكافلي والتضامني .

أولا : أسلوب التمويل التشاركي : المضاربة والمشاركة

<sup>6</sup> سعود جايد مشكور العامري وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، دار غيداء ، عمان ، ط 1 ، 2019 ، ص 232

<sup>7</sup> نفس المرجع ، ص 252



## 1 / التمويل بالمضاربة ( المقارضة ) :

تعد المضاربة من أهم صيغ التمويل التي يعول عليها كثيرا في حل العديد من المشكلات الاقتصادية كالتضخم والاحتكار وسوء توزيع الثروات وذلك لكونها أسلوب يجمع بين ( رأس المال والعمل ) وتعرف : ( عقد يتضمن دفع مال خاص . وما في معناه . معلوم قدره ونوعه وصفته ، من جائز التصرف لعاقل مميز رشيد يتجر فيه بجزء مشاع معلوم من ربحه )<sup>8</sup>

2 / التمويل بالمشاركة : عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال ، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا ومن ثم يتحمل جزءا من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم : المشاركة الجارية ، المشاركة الاستثمارية ، المشاركة المستمرة ، المشاركة المنتهية ، المشاركة الثابتة ، المشاركة المتناقصة ، المشاركة في الاسترداد ، المشاركة في التصدير ..<sup>9</sup>

ثانيا : أسلوب التمويل التجاري : بيع المراجحة وبيع السِّلْم

1 / بيع المراجحة : هو اتفاق بين مشتري لسلعة وبائع لها ، وبمواصفات محددة وعلى أساس كلفة السلعة ، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع ، ودفع الثمن قد يتم في الحال أو لاحقا ، ولها أنواع منها بيع المراجحة البسيطة وبيع المراجحة المركبة.<sup>10</sup>

• 2 / بيع السِّلْم : هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.<sup>11</sup>

بيع السلم : هذه الصيغة التمويلية مغايرة للصيغ التمويلية الأخرى، وفكرتها تدور حول وجود شخص محتاج إلى مال ما ، قد يكون مالا نقديا ، وقد يكون مالا حقيقيا ، وقد يكون منفعة لمال أو لإنسان . وهناك شخص آخر لديه هذا المال ، لكنه لا يقدمه لطالبه بهدف الحصول على جزء من العائد ، أو بهدف الحصول على مال مغاير مستقبلا ، قد يكون مالا حقيقيا ، وقد يكون منفعة ، ومعنى ذلك أننا هنا أمام مبادلة أو معاوضة ، لكنها تحمل معها عنصر التمويل ، من خلال ما بها من البعد الإئتماني ، ولذلك قبل إن السلم بيع

<sup>8</sup> محمد جعواني ، الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية . دراسة فقهية تأصيلية . مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات مفاد ، ط2020، ص 123

<sup>9</sup> عبدالحليم غربي ، قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة ، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ، سوريا ، 2016، ص 139

<sup>10</sup> محمد نصر محمد ، الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي ( دراسة تطبيقية على التداير الدولية ) ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ،

2016 ، ص 131

<sup>11</sup> صالح صالح ، عبد الحليم غربي ، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية بعنوان كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية ، ملتقى جامعة الأمير عبدالقادر ، قسنطينة ، 2009،

مؤجل فيه ( الثمن ) المسلم فيه ومعنى ذلك أننا أمام عملية تمويل من خلال عملية بيع مؤجل الثمن ، وهذا يذكرنا بالأداة التمويلية المشهورة وضعيا وهي الائتمان التجاري لكن السلم هو الصورة العكسية لها <sup>12</sup>.

ثالثا: أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري : الإستصناع والتأجير

1 / الإجارة : عقد لازم على منفعة مدة معلومة بثمن معلوم وفق شروط : معرفة المنفعة ، إباحة المنفعة ، معرفة الأجرة <sup>13</sup>

الإجارة : تتمثل في قيام جهة ما بتقديم أصول إنتاجية ، يمكن أن يستفاد بها مع بقاء عينها لجهة أخرى تحتاج عليها على سبيل الإجارة . ويزداد العنصر التمويلي فيها بمرور الوقت كلما كانت الأجرة مؤجلة وكلما امتد زمن الإجارة <sup>14</sup>.

والإجارة من العقود الشرعية القديمة ، وتقع على الأعيان التي ينتفع بها ولذلك فهي تناسب الأوعية العقارية من مباني وأراضى زراعية وكذا الأعيان المنقولة، ومحل الإجارة منفعة العين المؤجرة، ومن المعروف أن التأجير يحقق معايير الاستثمار من حيث ثبات العائد وعدم تقلبه والمحافظة على الأصل.

2 / الإستصناع : هو النوع الثاني من البيوع التي يجوز فيها بيع السلعة قبل وجودها ويعني الاستصناع طلب المشتري من صانع المنتج إنتاج سلعة محددة . وينعقد عقد الإستصناع إذا تعهد الصانع بإنتاج تلك السلعة على أن تكون المواد الأولية من المنتج أو الصانع . ويشترط لصحة عقد الاستصناع تحديد الثمن بموافقة الطرفين ، وتبين مواصفات السلعة ( المقصودة في العقد ) بشكل كامل بين الطرفين <sup>15</sup>.

الإستصناع <sup>16</sup>: عقد من عقود التمويل الإسلامي بمقتضاه يتم صنع السلع وفقا للطلب بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط .

ومن هذا التعريف يتبين ما يلي :

- ✓ الاستصناع يتم بناء على طلب المستصنع ( المشتري ) للصانع ( البائع ) وما يتطلبه ذلك من إيجاب وقبول واهلية العاقدين للمعاملة والتصرف .
- ✓ الاستصناع يكون في السلع التي تصنع صنعا أي المصنوعات وعلى ذلك فإن المنتجات الطبيعية كالثمار والبقول والحبوب ونحوها غذا أريد بيعها قبل وجودها فإن طريقها السلم لا الاستصناع
- ✓ مواد الصنع تكون من عند الصانع لا من المستصنع فإذا كانت من المستصنع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعا

<sup>12</sup> شوقي احمد دنيا ، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 1017 ص 19

<sup>13</sup> أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، دار الكتب السلفية ، القاهرة ، 1412هـ / 1992م ، ص 364

<sup>14</sup> شوقي احمد دنيا ، المرجع السابق ، ص 17

<sup>15</sup> محمد تقي العثماني ، مقدمة في التمويل الاسلامي ، دار الرواد للنشر ، مشق سوريا ، ط1 ، 2019 ص 135

<sup>16</sup> أشرف محمد دوابه ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، دار السلام ، القاهرة ط1 ، 2010 ، ص 322

- ✓ الشيء المطلوب صنعه ( المنتج ) يكون موصوف في الذمة بصورة محددة ومميزة عن غيره ويتعهد الصانع بصنعه وتسليمه في أجل معين بصورة ترفع الجهالة والغرر وتغلق أبواب النزاع .
- ✓ الثمن يكون معلوماً ومحدداً ويصح أن يعطيه المستصنع للصانع عند التعاقد أو يعطيه قدراً من منه والباقي عند استلام المنتج أو يدفعه على أقساط أو يؤخره إلى وقت تسليم المنتج.

رابعاً : أسلوب التمويل الزراعي : المساقاة والمزارعة والمغارسة

- 1 / المزارعة : عقد بين مالك الأرض والعامل ، على أن يعمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ، والبذر من المالك أو العامل أو هو عقد على الزرع ببعض الخارج .<sup>17</sup>
- 2 / المساقاة : إعطاء نخل أو شجر لمن يقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه من خدمة بجزء معلوم من ثمره مشاعاً فيه .<sup>18</sup>
- 3 / المغارسة : أن يدفع الشخص أرضه لمن يغرس فيها شجراً ، على أن يقسم الشجر مع الأرض نصفين بين العامل والمالك .<sup>19</sup>

خامساً : أسلوب التمويل التكافلي والتضامني : التمويل التكافلي الوقفي ، التمويل التضامني الزكوي

- 1 / التمويل التكافلي الوقفي : هو تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعتها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة .<sup>20</sup>
- ينطلق مفهوم التمويل بالوقف من مفهوم الوقف ذاته ، فالوقف في حد ذاته تمويل كما أنه في نفس الوقت استثمار ، فالوقف كتمويل ظاهر من كونه مالا يتم حبسه وتسبيل منافعه على أعمال البر والخير ، فهو مصدر تمويلي من جانبين : فالجانب الأول هو أصل الوقف ذاته ، والجانب الثاني هو ما يدره ذلك الأصل في إيرادات توجه إلى أعمال الخير . أما الوقف كاستثمار ظاهر في كون صاحبه - أي الممول - يسعى من خلاله إلى المحافظة على الأصل الموقوف ونمائه ، وأن ما يستهلك هو الإيراد . وكذا هو استثمار لمن أراد الحصول على ثواب الصدقة الجارية .<sup>21</sup>

أما المستفيدون من التمويل الوقفي فهناك :

- التمويل الأهلي (الذري) : وهو تمويل يتم وقفه على الذرية والأهل .
- التمويل الخيري : وهو تمويل يتم وقفه على أعمال الخير العامة لمصالح المجتمع كالفقراء وطلبة العلم والمرافق العامة في المجتمع .

<sup>17</sup> د وهبة الزحيلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر ، دمشق ، 2002 ، ص 117

<sup>18</sup> أبو بكر جابر الجزائري ، المرجع سابق ، ص 362

<sup>19</sup> د وهبة الزحيلي ، المرجع سابق ، ص 121

<sup>20</sup> عبد الحليم عمار غربي ، الصناعة المصرفية الإسلامية ، مطبوعات الكترونية ( kie publication ) ، 2017 ، ص 225

<sup>21</sup> أشرف محمد دوابه ، تصور مقترح للتمويل بالوقف ، مجلة أوقاف ، العدد التاسع ، الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت ، 2006 ، ص 50 ، 51

2 / التمويل التضامني الزكوي : هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء محدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية .

3 / القرض الحسن <sup>22</sup>: لغة هو القطع ذلك لأن الإنسان يقطع جزءا من ماله ليعطيه لشخص آخر ، أما اصطلاحا : فهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض ، يتم بموجبه دفع مبلغ مالي على أن يتم رده في الزمان والمكان المتفق عليهما دون زيادة ، وتستمد القروض الحسنة صفتها الشرعية من قوله تعالى (( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم )) الحديد الآية 11

### المطلب الثالث : سمات وخصائص نظام التمويل الإسلامي

لكل نظام تمويلي أدواته ومؤسسته وطريقة عمله ، ونجاح هذا النظام أو ذاك يكمن في امتلاكه لأدوات فعالة ومؤسسات ذات كفاءة وطرق عمل رشيدة ، من خلال ضوابط وقواعد حاكمة يسير في ضوئها المجتمع ويأتمر بأوامرها ، حيث يختص نظام التمويل الإسلامي بسمات تجعله مختلفا عن التمويل التقليدي . وفيما يلي بعض سمات نظام التمويل الإسلامي <sup>23</sup>:

- تعدد صور وأشكال التمويل فنجد التمويل التبرعي كالقرض والهبة والوقف والعارية وكذا التمويل الإئتماني كالقرض والإجارة والجماعة ونجد التمويل بالمشاركة في صورة المضاربة والمزارعة والمساقاة والتمويل التجاري ويرتكز على على كل من السلم والبيع الآجل والاستصناع ، ونجد التمويل التعاوني القائم على تبادل الخدمات على سبيل التعاون . وهو بهذا يخالف نظام التمويل الوضعي الذي وإن تعددت صوره إلا أنه يعتمد أساسا على صورة التمويل بالفائدة .
- تمويل حقيقي ، تقدم فيه بشكل فعلي الأموال والخدمات لطالبتها وليس تمويلا مصطنعا أو على الورق . كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخبرات والمهارات .
- مربوط بوثوق مع الاستثمار ، حتى كأنهما شيء واحد ، وهما في الحقيقة ، وكما يعترف رجال التمويل وجهان لعملة واحدة أو عنصران في عملية واحدة .
- خلوه من صيغة التمويل الربوي ، أي المدائنة من خلال الفائدة ، مع عدم خلوه من التمويل بالمدائنة ، لكنها خالية عن الفائدة ، مثل القرض الحسن والبيع الآجل والتأجير والسلم .
- تمويل لأعمال وأنشطة مشروعة . فلا يجوز شرعا تقديم أي تمويل لمشروع ينتج سلعا أو خدمات محرمة .

<sup>22</sup> معطى لبني ، أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق ، مجلة المالية والاسواق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم

<sup>23</sup> شوقي احمد دنيا ، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 206 ، ص 158

- يتوزع العائد على الممول بين عائد محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر ( الثواب )، حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها . ومعنى ذلك بالنسبة للمستثمر أنه أمام أشكال مختلفة من العبء الذي تحمله نظير عملية التمويل ، فقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة ، وقد يتمثل في حصة نسبية مما يتحقق من ناتج أو ربح .
- خصائص أدوات التمويل الإسلامي :

إن أدوات التمويل الإسلامي تمتلك خصائص مميزة عن أدوات التمويل التقليدي نظرا لتعدد صيغ التمويل الإسلامي ومرونته ، وهذه بعض خصائص أدوات التمويل الإسلامي :

- تعدد صيغ التمويل الإسلامي من تمويل بالمشاركة وتبرعي وائتماني وتجاري وتعاوني
- التنوع والتمايز والتشابه والتناظر فالهيكل التمويلي الإسلامي يحتوي على أدوات تمويلية متشابهة بمعنى أن جذورها واحدة كالصيغ المختلفة للمشاركات لكنها بصور مختلفة ، كما يساهم التنوع والتمايز في إشباع العديد من الرغبات وتغطية المزيد من المجالات .
- المرونة فهي تتوقف على القواعد والضوابط والأحكام الشرعية التي تحدد الإطار العام الذي لا يجوز الخروج عليه في أي عصر : العدل والرضى والوضوح والشفافية وعدم الربا وعدم الغرر الكبير والمغانم والمغارم ، فهي لا تقلل من عنصر المرونة في هذه الأدوات بل يجب أن نستخدمها بكل ما هو متاح ومقبول شرعا .
- نظم عمل أدوات التمويل الإسلامي وضوابطها وأحكامها جيدة وصحيحة من خلال سلم القيم والمبادئ الإسلامية كالأمانة والصدق وحرمة مال الغير .

### المبحث الثالث : كفاءة نظام التمويل الإسلامي :

تحرص الأنظمة الاقتصادية المختلفة على امتلاك نظام تمويلي كفاء . وبالرغم من أن هناك العديد من جوانب المصلحة المشتركة بين الممول والمستثمر ، فإن هناك بالمثل العديد من الجوانب المتقابلة ، ومهما يكن من أمر فإن لكل منهما متطلباته واحتياجاته ، وبدون شك فإن كفاءة النظام تتوقف على مقدرته على تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات كل من الطرفين ، شريطة أن يتم ذلك داخل إطار ما ارتضاه المجتمع من أهداف وغايات ووسائل وأساليب ، إضافة إلى تلبية أكبر قدر ممكن من متطلبات المجتمع من العملية التمويلية .

### المطلب الأول : تعريف الكفاءة التمويلية

يتكون كل نظام من مدخلات نريد لها أن تتحول إلى مخرجات ، وكلما تمكن النظام القائم من تحويل كل مدخلاته إلى مخرجات كلما كان ذا كفاءة عالية . وهل نظام التمويل الإسلامي يحقق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية ؟ والأمثلة هنا ترجع إلى الكم والكيف ، أي أن المطلوب توظيف الموارد بالحجم المطلوب والتنوعية الصحيحة .

وهنا نكون أمام طرفين مباشرين للعملية التمويلية : طرف يقدم التمويل هو الممول وطرف يطلب التمويل هو المستثمر ، وهناك طرف ثالث هو المجتمع أو الاقتصاد القومي ، وحتى تكون العملية التمويلية ناجحة لا بد من تلبية متطلبات هذه الأطراف أو أكبر قدر منها ، ونظام التمويل الكفاء هو الذي يولد عملية تمويلية ناجحة <sup>24</sup>. تعرف الكفاءة التمويلية بأنها علاقة بين مدخلات نظام التمويل ومخرجاته ، بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تقديم مخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات .

أوهي تعبير عن مدى نجاح نظام التمويل في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة <sup>25</sup> .

تشتمل كفاءة التمويل على عدة أنواع نذكر منها : كفاءة التكاليف ، كفاءة الأرباح ، كفاءة الحجم ، كفاءة النطاق .

### المطلب الثاني : خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي :

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية، نُبرزها في النقاط التالية <sup>26</sup>:

- **الخاصية الأولى:** ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال؛
- **الخاصية الثانية:** ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تُحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي؛ بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية.

ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يُعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها؛ بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً في ظل نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي.

ولقد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلاً للتمويل التقليدي؛ لكن الديون التي تهدف للربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات. ولما كانت الفائدة الربوية في

<sup>24</sup> أحمد دنيا شوقي ، مرجع سابق ، ص 40

<sup>25</sup> ابتسام ساعد ، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي . التجربة الماليزية نموذجاً . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة . الجزائر ، 2016 / 2017 ، ص 22

<sup>26</sup> صالح صالح ، عبد الحليم غربي ، مرجع سابق

جوهرها دَين في الذمة دون مقابل حقيقي؛ فإن استبدالها بعقود التمويل الإسلامية كالبيع الآجل والسلم، يحقّق هدفين هما:

- تحجيم المديونية ومنع نموّها دون ضوابط؛
  - توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي؛ وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهم في إيجادها.
- وهذا ما يُبيّن الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة؛ لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية. بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولّدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة.

### المطلب الثالث : الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال وصيغ التمويل الإسلامي :

إن نظام التمويل الإسلامي له صيغ وأشكال متعددة ومتنوعة ، ولكل منها أهميتها ومكانتها ، بحيث لا توجد صيغة مركزية تتمحور حولها بقية الصيغ .

### أولاً : الكفاءة المتعلقة بالتمويل التضامني الزكوي:

الزكاة ركن من أركان الإسلام ، فرضت لتحقيق أهدافا اقتصادية واجتماعية بأشكال ووسائل متعددة فهي تساعد في معالجة الفقر والبطالة وتشجيع الاستثمار ونبد الشح والاكنتاز وتربي النفس على البذل والعطاء ، وتساهم في تداول الأموال بين الأغنياء والفقراء.

يقصد بكفاءة الزكاة : هي عبارة عن تمكن المجتمع من الاستفادة من قدرات الزكاة في تحقيق أهدافها والمتمثلة في توسيع قاعدة التملك وتوفير الضمان الاجتماعي، وتحقيق التأمين لجميع أفراد المجتمع<sup>27</sup>.

يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل: حالات التضخم، وحالات الانكماش والركود ؛ وذلك على النحو التالي:

حالات التضخم النقدي: تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل وكذا توجيه أساليب إنفاقها.

الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية المرتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تُحدثه الزكاة في هذا الميدان، وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية. وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تُخفضها .

<sup>27</sup> عز الدين مالك الطيب محمد، اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالمي للزكاة ، السودان ، 2004 ، ص 141

الجمع المسبق لحصيلة الزكاة : من أجل التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد . من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسباً للظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعاً مسبقاً أو أقل من ذلك أو أكثر، ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعاً للإكراه؛ إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصاباً تجب فيه الزكاة .

التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة : إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيسهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

حالات الانكماش والركود: تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ومن بين طرق التأثير نذكر ما يلي:

الجمع العيني للزكاة : قد تضطر الدولة أحياناً بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة؛ كي لا تؤثر كثيراً في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبموجب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة .

تأخير جمع الزكاة : قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى ديناً عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ

زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي : من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني. بناء على ذلك؛ فإن هذه الآثار التلقائية للزكاة تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتغذيته بحركة مستمرة تُقلل أو تمنع حدوث التقلبات الاقتصادية<sup>28</sup> .

**ثانياً : الكفاءة المتعلقة بالتمويل التكافلي الوقفي:** نشأت المؤسسات الوقفية في التاريخ الإسلامي على الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تُنتج السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشبيد دور العلم وأماكن العبادة.... فهذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءاً مهماً من إيرادات الموازنة العامة للدولة وتمول أحياناً بأدوات تزيد من حدة التضخم. وتؤدي مؤسسة الأوقاف دوراً محورياً في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة المالي في تغطية هذه



النشاطات؛ ومن ثم يُقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور الناتجة عن : تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد ؛ تكاليف تسييرها وإدارتها ؛ التكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية. فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر، ولا تتحملها الموازنة العامة؛ بل تصبح معظمها مغطاة من قبل الجهود الخاصة الفردية والجماعية والرسمية ... وهذا سينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي؛ إذ ستتحول نسبة مهمة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية التي تحد من التقلبات الاقتصادية الدورية<sup>29</sup>.

### ثالثاً : الكفاءة المتعلقة بأولوية التمويل غير الربحي:

ينشأ الربا من جهتين: حاجة المقرض ( جهة الطلب)، وشح المقرض (جهة العرض). فالحاجة من جهة الطلب ، والشح من جهة العرض ، وتأتي الزكاة لتغني المحتاج أو تحفّف من عوزه، وفي الوقت نفسه تُربي صاحب المال على السخاء والبذل وتستل جذور الشح والبخل من قلبه ، وبذلك تعمل الزكاة على استئصال الربا من الجهتين؛ ولهذا تأخر تحريم الربا الصريح بعشر سنين<sup>30</sup>.

مما سبق يتبين لنا تكامل النظام المالي الإسلامي وترباط أجزائه كما يتّضح خطأ التركيز على جانب وإهمال الآخر كما هو حاصل الآن؛ حيث يتم التركيز على مؤسسات التمويل الإسلامي الربحية، مع إهمال كبير للمؤسسات غير الربحية وعلى رأسها مؤسسة الزكاة. فمحاولة إزالة الربا دون تفعيل مؤسسة الزكاة تؤدي إلى خلل جوهري في مسيرة التمويل الإسلامي، على مستوى الفهم والتنظير، وعلى مستوى الممارسة والتطبيق وذلك للاعتبارات التالية :

— إذا وجد التمويل الربحي قبل معالجة مشكلة الفقر وقبل معالجة التفاوت في توزيع الثروة؛ فإن التمويل سينتجه تلقائياً محاولة سد الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ ومن ثم تلبية الاحتياجات الاستهلاكية على حساب النشاط الإنتاجي .

- بما أن معظم التمويل الاستهلاكي يتم من خلال المداينات؛ فإن هذا سيؤدي إلى تحويل قطاع كبير من المجتمع إلى فئة المدينين لأصحاب الأموال

- نظراً إلى أن معظم التمويل سينتجه للأغراض الاستهلاكية؛ فإن إسهامه في رفع مستوى التوظيف ستكون ضعيفة، وهو ما يجعل التمويل في النهاية مبادلة صفرية لمصلحة الدائنين .

— بما أن التمويل ربحي وليس مجانياً ؛ فإنه سيزيد من ثروة أصحاب الأموال ويؤدي من ثم إلى زيادة الفجوة في توزيع الثروة بدلاً من تضيقها. وهذا بدوره يستلزم دورة جديدة من التمويل التي تعمل هي أيضاً على زيادة الفجوة، وهكذا. وبذلك تزداد الفجوة اتساعاً، ويتضاعف مستوى المديونية، ويتراجع معدل النمو الاقتصادي .

<sup>29</sup> صالح صالح، عبد الحليم غربي ، مرجع سابق

<sup>30</sup> سامي إبراهيم السويلم ، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي ( مذكرة تدريسية ) ، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية 2011 ، ص 20

— نظراً لأن التمويل الإسلامي بطبيعته لا يسمح بالتوسع في المديونية ويقيد دائماً بالنشاط الحقيقي، وحيث إن هذه الحركية في التمويل الاستهلاكي لا تقبل التوقف عند حد معين؛ فإنها ستؤدي إلى ظهور الحيل والأساليب الصورية في التمويل التي لا تختلف في جوهرها عن التمويل التقليدي، واعتبارها جزءاً أساسياً من الحياة الاقتصادية. وبذلك يُصبح التمويل الإسلامي عاجزاً عن تحقيق أهدافه<sup>31</sup>.

**رابعا : الكفاءة المتعلقة بتكامل صناعة التمويل الإسلامي :** على الرغم من أن الصناعة المالية الإسلامية لا تمثل سوى 1% من حجم الصناعة المالية العالمية؛ فإنها تشكل منظومة متكاملة من المؤسسات والمنتجات المالية القادرة على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية. وتتركز هذه الصناعة في قطاع البنوك الإسلامية بنسبة 80% على حساب المؤسسات المالية الأخرى الضرورية لتحقيق التكامل والتوازن والتنوع في مكونات بنية الصناعة المالية الإسلامية، مثل: صناديق الاستثمار وأسواق الصكوك ورأس المال، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات رأس المال المخاطر، والصناديق الوقفية، ومؤسسات التمويل التأجيري، وشركات التأمين التكافلي... إن الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تشجع على التخصص بسبب ارتباطه الوثيق مع النشاط الاقتصادي المنتج؛ فعقود البيع الآجل والسلم والاستصناع والمزارعة والمغارسة والإجارة والمشاركة وغيرها تفرض الترابط بين التمويل والنشاط الحقيقي. وهذا الترابط يقتضي نوعاً من التخصص في النشاط التمويلي بحسب القطاع الذي تطبق فيه هذه العقود؛ وذلك لكي ينجح الممول في حفظ حقوقه وتحقيق الكفاءة؛ ومن ثم الربحية اللازمة؛ فقواعد التمويل الإسلامي تقتضي تخصص المؤسسات المالية بحسب مجالها ونطاق عملها . وهذا التخصص من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة ومعدل الإنتاجية، كما أنه يتيح الفرصة لبناء صناعة مالية متكامل فيها المؤسسات المتخصصة مع بعضها ؛ لتصبح الصناعة إجمالاً أقدر على الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية للتنمية<sup>32</sup>.

## خاتمة

إن كل تطور سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً لا بد أن يبنى على أسس صحيحة ومتمينة ، وينطبق ذلك على المؤسسات المالية العالمية ، وما الأزمة المالية العالمية خير دليل على هشاشة هذا النظام وتأثره عند أول هزة ، وكذا الوباء العالمي كورونا الذي قدم درساً لشعوب العالم أجمع ، مفاده أن تلتحم الدول مع الشعوب وتتضامن فيما بينها مادياً ومعنوياً ، فكان التمويل خلال الوباء من طرف الأفراد والمؤسسات من خلال التبرعات العينية والهبات الحكومية وغير الحكومية ومساهمة الدولة . حيث ظهر ذلك جلياً في ندرة الأكسجين ببناء محطات لتوليد تلك المادة الحيوية بالمستشفيات العمومية من طرف جمعيات التضامن للمجتمع المدني . مما يؤكد في كل مرة ضرورة العودة إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مجالات الحياة من اقتصاد ومال

<sup>31</sup> عبدالحليم عمار غربي ، مرجع سابق ، ص 244-246

<sup>32</sup> عبدالحليم عمار غربي ، الصناعة المصرفية الإسلامية ، مطبوعات الكترونية ( kie Publications )، 2017، ص 246، 247.

وأعمال ، فالاهتمام بالتمويل الإسلامي ضرورة شرعية ملحة لما يقدمه من منافع جمة للأفراد والمؤسسات والحكومات ، نظرا لتعدد صيغه وتنوع أساليبه وتمايزها ، وذلك بفتح المجال لسن القوانين والتشريعات التي تسمح بممارسة صيرفة إسلامية حقة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة بعيدة عن كل شوائب الفوائد الربوية ، مما يجعل اقتصادياتنا متطورة .

وفي الأخير نثمن جهود الدولة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال التشريعات والقوانين التي سمحت بفتح نوافذ إسلامية بالبنوك العمومية . وإنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة الذي سيقوم بمهمة إدارة مؤسستي الأوقاف والزكاة من أجل القيام بدورها في مجال التنمية . كما نشيد بدور الجمعيات في مجال تمويل المشاريع الخيرية كما نوصي السلطات العليا للبلاد بإنشاء هيئة شرعية مستقلة تختص بالرقابة على المعاملات المالية في المصارف الإسلامية ،

كما نوصي بفتح المجال لمصارف إسلامية بحتة عامة بالدرجة الأولى نظرا لثقة المواطن بمؤسسات الدولة وخاصة وعدم تضيق بنك الجزائر على المصارف الإسلامية من خلال الشروط والآليات لتلك المعاملات .  
المراجع والمصادر

- 1- محمد أحمد البدري ، التمويل والإدارة المالية (النظرية والتطبيق) ، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعة القاهرة ،
- 2 - الشمري مايع شبيب ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية ، دار الضياء للطباعة والنشر ، ط1 ، 2015 ،
- 3 - قحف منذر ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ( تحليل فقهي اقتصادي ) ، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط 3 ، 1425 هـ / 2004 م ،
- 4 - الرفاعي حسن محمد ، البيئة الاقتصادية الصديقة للتمويل المصرفي الإسلامي بيئة الاقتصاد العيني أم بيئة الاقتصاد المالي قراءة من منظور إسلامي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ، المجلد 15 ع 2 ، ربيع الثاني 1440 هـ / ديسمبر 2018 م ،
- 5 - غنية الجوزي ، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها . دراسة حالة مجمع صيدال . ماجيستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 / 2012 ،
- 6 - مشكور العامري سعود جايد وآخرون ، أساسيات الإدارة المالية الحديثة ، دار غيداء ، عمان ، 2019 ، ط 1 ،
- 8 - محمد جعواني ، الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية . دراسة فقهية تأصيلية . مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات مفاد ، ط2
- 9 - عبدالحليم غربي ، قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة ، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ، سوريا ، 2016 ،

- 9 - محمد نصر محمد ، الإشكاليات الدولية لمواجهة أزمات النظام المالي الدولي ( دراسة تطبيقية على التدابير الدولية ) ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 2016 ،
- 10 - صالح صالح ، عبد الحلیم غربي ، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدیل البنوك الإسلامية بعنوان كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية ، ملتقى جامعة الأمير عبدالقادر قسنطينة ، 2009
- 11 - شوقي احمد دنيا ، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2017 .
- 12 - أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، دار الكتب السلفية ، القاهرة ، 1412هـ / 1992م ،
- 13 - العثماني محمد تقي ، مقدمة في التمويل الاسلامي ، دار الرواد للنشر ، مشق سوريا ، ط 1 ، 2019
- 14 - محمد دوابه أشرف ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، دار السلام ، القاهرة ط 1 ، 2010 .
- 15 - وهبة الزحيلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر ، دمشق ، 2002 .
- أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، مرجع سابق ، ص 362
- 16 - عبد الحلیم عمار غربي ، الصناعة المصرفية الإسلامية ، مطبوعات الكتروني ( kie publication ) ، 2017 ،
- 17 - محمد دوابه أشرف ، تصور مقترح للتمويل بالوقف ، مجلة أوقاف ، العدد التاسع ، الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت ، 2006 .
- 18 - لبنى معطى ، أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق ، مجلة المالية والاسواق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مستغانم
- 19 - أحمد دنيا شوقي ، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2006 ،
- 20 - ساعد ابتسام ، أطروحة دكتوراه بعنوان دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي . التجربة الماليزية نموذجاً ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .
- 21 - السويلم سامي إبراهيم ، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي ( مذكرة تدريسية ) ، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية 2011
- 22 غربي عبدالحليم ، قضايا اقتصادية إسلامية معاصرة ، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ، سوريا ، ط 1 ، 2016 ،